كيف ينظر شعب الجنوب للمجلس الرئاسي؟

بادر ممثلو الجنوب وفي مقدمتهم الرئيس الزبيدي العمل على أن يكون للمجلس دور فاعل في الملفات المهمة

على المجلس الرئاسي الاعتراف بانتهاء الوحدة وبحق شعب الجنوب

شعب الجنوب يعذب لأنه يطالب بالخدمات تحت راية الجنوب

"الأمناء" استطلاع/ مريم بارحمة:

المجلس الرئاسي أعلن تشكيله في ٧ أبريل ٢٠٢٢م، كانت مهمته الأساسية هي إنهاء الصراع والحرب، وحلحلة ملف الخدمات وإنهاء حربها، وتوفير الخدمات الأساسية من الكهرباء والماء والصحة والتعليم، وصرف رواتب الموظفين، ورفع قيمة العملة المحلية، وتحسين الأوضاع المعيشية في المناطق المحررة، وإخراج جميع القوات والألوية العسكرية الشمالية المتمركزة في أبين وشبوة وحضرموت والمهرة وفق اتفاق الرياض، ولكن للأسف لم تنفذ هذه المهام وبدأت رئاسة المجلس بإصدار قرارات وتعيينات وصفت بالأحادية، وهذا يتعارض مع البيان الرئاسي الذي تم تشكيل قيادة المجلس الرئاسي على أساسه.

فكيف ينظر شعب الجنوب إلى المجلس الرئاسي بعد مرور أكثر من شهرين على تشكيله؟ وهل يلمس المواطن الجنوبي دوره بتحسين الخدمات؟ وهل ساعد المجلس الرئاسي على إنهاء الصراع بين الشمال والجنوب وحل الأزمة أم العكس؟ وما تأثيراته السلبية على قضية شعب الجنوب؟ وهل للمجلس الرئاسي دور سياسي ملموس على أرض الواقع؟ وما المعالجات والحلول ليؤدي المجلس الرئاسي دوره بشكل فعال وبما يخدم المواطن الجنوبي وقضيته العادلة؟

هذه التساؤلات يجب عليها نخبة من القيادات الجنوبية الأكاديمية والسياسية والباحثين والإعلاميين.

زيادة المعاناة وتسابق على تعيينات المقربين

بداية اللقاء كان مع الأكاديمي د.فيصل حسين البعسي، أستاذ التاريخ والآثار القديمة بكلية التربية جامعة شبوة بالقول: "شعب الجنوب والشمال عموما علق آمال عريضة وكبيرة على تأسيس مجلس القيادة الرئاسي، وعلى مخرجات مشاورات الرياض عموما، باعتبارها جاءت لتمثل انفراجه حقيقية لأزمة السلطة التي بقيت الشرعية اليمنية تعاني منها على مدى ثمان سنوات عجاف؛ نتيجة سيطرة حزب الإصلاح (إخوان اليمن) على مؤسسة الرئاسة تحديداً"، موضحا أنه نتج عنها تدهور للأوضاع الاقتصادية والأمنية وانهيار للخدمات وازدياد معاناة المواطنين على كل النواحي، وذلك نتيجة حتمية لانشغال الإخوان بمشروعهم الخاص وتسخير امكانيات ومقدرات الدولة ودعم التحالف لهذا المشروع على حساب المشروع الوطني المتمثل في التحرير واستعادة الدولة.

وتابع: "نتيجة لهذه السيطرة الأحادية للإخوان أصبح الفساد والتسيب المالي والإداري والمحسوبية هم أسياد الموقف في كل مؤسسات الدولة. ولذلك كان الأمل في مخرجات مشاورات الرياض، حيث حددت مشاورات الرياض المهام الموكلة للمجلس الرئاسي بنقطتين اساسيتين وهي توحيد الجهود لمجابهة الحوثي، وتحسين الخدمات، ولكن وللأسف وبعد مضي أكثر من شهرين على تأسيس المجلس فأن المواطن لم يرى أي بشائر على الاتجاه بهذا النحو بل نرى من يعمل جهارا نهارا على زيادة معاناة الناس وتسابق على تعيينات المقربين في المناصب العليا ومنهم موالين للحوثي".

بينما إحدى المناضلات ومؤسسات الحراك الجنوبي الأستاذة ضياء الهاشمي وهي عضو في الدائرة السياسية بالأمانة العامة لرئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي تقول:"الوعي لدى المواطن الجنوبي وإدراكه الحقائق والتحديات التي تواجه شعب الجنوب، خاصة في هذا الوضع الراهن، هو أمر واضح لا يحتاج إلى مزيد من التفسير، حيث بدأت أحاسيس اليأس تسري في النفوس، كأحد أهم إفرازات الاتفاقيات والمشاورات، وعادة تنتج كل اتفاقية العديد من الخضات السياسية والاقتصادية والأمنية، ولكن هذه المرة خلقت وبصورة ممنهجة ومدروسة أزمة حياتية ومعيشية وخدمية مختلفة عن كل ما عرفه الجنوب من أزمات اقتصادية على مدى أكثر من عقدين، لم تحدث تلك الأزمة الراهنة إلا في ظل فيروس حكومة المناصفة"، مؤكدة أن المواطن الجنوبي لم يلمس أي جديد يثبت أن المجلس الرئاسي يتحرك على الأرض، أم أنه في حقيقة الأمر يتحرك في مطارحه بعيداً عن أي مؤشر أو مسعى إيجابي، ولو بخطوة واحدة، من باب إبدا حسن النوايا.

وتضيف:" يمكن لمن ينظر إلى واقع الحال الجنوبي يكتشف بسهولة، أن أي اتفاقية مع أي من الأطراف اليمنية في الماضي والحاضر والمستقبل، ليست قابلة للتصديق، بسبب خبرة التجارب معها عبر التاريخ، ذلك أن سيرتها الذاتية، ليست في حاجة إلى اختبار صدقيتها، لأنها اختبرت كثيرا في الماضي، وعانى الجنوبيين الأحرار زيفها وخداعها"، موضحة أن الجانب اليمني في حكومة المناصفة والمجلس القيادي ومطابخهما الإعلامية، وبطبيعتهما وتوجهاتهما، ليست إلا وجها من أوجه المكر والخداع.

وترى الهاشمي أن التحدي الحقيقي ليس في بداية التنفيذ، ولكن في إصرار الطرف الآخر على تحدي إرادة شعب الجنوب وتضحياته والتلاعب بعامل الوقت في المماطلة والتسويف على مدى أطول أرهق شعب الجنوب، ولكن

المتتبع للأحداث عن قرب يدرك حجم المؤامرة، التي تحاك ضد شعب الجنوب وقضيته، ومجلسه الانتقالي الجنوبي، داعية كل الجنوبيين أن يوحدوا أنفسهم وصفوفهم وأن يستفيدوا من دروس وعبر الماضي.

بدوره قال مدير الإدارة السياسية بالمجلس بحضرموت عمر حمدون: "حقيقة لا نعول كثيرا على المجلس الرئاسي والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحسين الخدمات، لسنا من أصحاب النظارات السوداء، ولا من الذين يلبسون رداء التشاؤم، ولكننا نظن أنفسنا أننا لدينا عدة تجارب مررنا بها في هذه "البلد" مع اللجان المشكلة لحلحلة عدد من المصاعب، ومع العديد من الاتفاقيات والوعود والعهود، كلها لم يتحقق من توقيعها شيء ".

وتابع:"لم يتحقق منها أي شي في مصلحة المواطن ولا الوطن، بقدر ما تحققت منها مصالح لأهل السلطة وأصحاب النفوذ من عسكر ومشايخ وقبائل، وهكذا إذن هذه التجارب اكسبتنا مناعة لعدم تصديق ما يقال عن تشكيل لجأن وما تم الاتفاق عليه من مجالس وتشكيلات.. الخ"، مشيرا إلى ما يسمى مجلس رئاسي بأنه لن يخرج عن مسار ما كأن في السابق، ولن يحقق شي لمصلحة المواطن، ولا لمصلحة الشمال ولا لمصلحة الجنوب.

فيما يرى الباحث والكاتب علي السليماني أن المجلس الرئاسي تجمع يضم أطراف ليست مختلفة الآراء والتوجهات فحسب، بل متصادمة في كل المجالات، وكمواطن جنوبي فأنني لا أشعر بالثقة والأمان في تلك الوجوه المحسوبة على محافظة مستضعفة شمالا ومتقوية بأساليبها الماكرة والمخادعة جنوبًا، وفي كل الأحوال الأوضاع زادت سوءاً عما كأن سائدًا قبل تشكيل هذا المجلس الوهم الذي يعد من بقايا نظام عفاش الفاسد، بل أسوء ما فيه ولن يحقق شيئا هذا المجلس حسب تقديري لأن فاقد الشيء لا يعطيه".

بينما الإعلامي والناشط السياسي فهمي أحمد يقول:"ينظر المواطن الجنوبي إلى مجلس القيادة الرئاسي بأنه محاولة بائسة لشرعنه احتلال الجنوب بطريقة أخرى، فالشعب هنا يعرفهم جيداً ويدرك حقيقة كونهم جزء لا يتجزأ من قوى الاحتلال اليمني، لذا كأن من السهل على أبناء الجنوب فهم اللعبة مبكراً ومنذ اللحظات الأولى لإعلان تشكيل مجلس القيادة الرئاسي بأنه ليس سوى مؤامرة تستهدف إغراق الجنوب بالأزمات، وإضعاف المجلس الانتقالي الجنوبي بعد نجاحه في انتزاع اعتراف رسمي بقضية شعب الجنوب العربي وبضمانات إقليمية ودولية في مخرجات مشاورات الرياض"، مؤكدا بأن المواطن في عدن خصوصا والجنوب عموما لم يلمس تحسنا في الأوضاع منذ قدوم المجلس الرئاسي إلى العاصمة عدن، بل على العكس من ذلك يرى غالبية الناس أن ذلك المجلس قد ساهم في تأزيم الأوضاع الاقتصادية وعرقل وصول الخدمات وفي مقدمتها الكهرباء التي زاد معدل انقطاعها، كما زاد نشاط القاعدة، بالإضافة إلى زيادة ترويج المخدرات في الجنوب بعد قدوم المجلس الرئاسي إلى عاصمة الجنوب عدن.

تعزيز الصراع داخل مجلس الرئاسة

ولمعرفة هل عمل المجلس الرئاسي على إنهاء الصراع بين الشمال والجنوب وحل الأزمة، يقول حمدون:"المجلس الرئاسي لن يساعد في إنهاء الصراع بين الجنوب والشمال أن لم يكن هو أحد الأدوات التي تساهم في تعميق أزمة الثقة بين الجنوب وشعبه والشمال وشعبه، مضيفا:" لن يكون للمجلس الرئاسي إلا دور سلبي ويتضح هذا الدور من الآن بعد مرور أكثر من شهرين على تشكيله. وتسأل ماذا قدم من حلول للمواطن أو للجنوب وقضيته أو الشمال وأزمته؟؟ لا شيء، وفاقد الشيء لن يعطيه".

فيما يؤكد البعسي: "كأن أملنا كجنوبيين أن اخواننا شرعيي الشمال قد استوعبوا الدرس جيدا وأدركوا تماما أن قضية شعب الجنوب لا يمكن تجاوزها او القفز عليها، وأن خيار شعب الجنوب والمتمثل في التحرير والاستقلال واستعادة الدولة والهوية الوطنية الجنوبية خيار استراتيجي لا رجعة، وهو الحل الأمثل لإنهاء الصراع بين الشمال والجنوب"، مضيفا:" كنا نأمل ونتوقع منهم أن يتجاوزوا عقدة الوحدة وأن يستغلوا الموقف والتأييد الدولي والإقليمي ومساندة ابناء الجنوب لهم والتوجه لتحرير أرضهم واستعادة جمهوريتهم وعاصتهم، ولكن للأسف يبدو انهم لا يختلفون عن سابقيهم، ولا زالت أوهام الماضي وأحلام استعادة السيطرة على الجنوب ومقدراته هي المسيطرة على غالبية أعضاء مجلس الرئاسة الشماليين".

بينما يرى السليماني أن المجلس الرئاسي لم يساعد على أنهاء الصراع وليس بمقدرته ذلك؛ لكون معظم تلك القيادات تنتمي لمحافظة مهمشة في صناعة القرار السياسي في الشمال، بل ورموزها يعدون جزءا من المشكلة وليس من الحل، لأنهم ببساطة هم أنفسهم يريدوا الخروج من نفوذ الزيدية المتحكم فيهم منذ ١٢٠٠ سنة.

ويوضح فهمي:"الحاصل هو العكس تماماً، فبدلاً من انشغالهم بتحسين الوضع الاقتصادي وحث الحكومة على القيام بواجباتها، انشغل رئيس المجلس رشاد العليمي وبعض نوابه بتعزيز الصراع داخل مجلس الرئاسة، وخلق بؤر جديدة للتوتر، إما بتعيينات فردية لعناصر حوثية إخوانية في مكتب الرئاسة، أو بوضع وثيقة قانونية إقصائية هدفها منح رئيس المجلس صلاحيات مطلقة يقابلها تقليص صلاحيات باقي أعضاء المجلس، وكذا محاولاتهم نقل البنك المركزي إلى صنعاء وتقديمهم التسهيلات لتمكين شركات اتصالات حوثية في الجنوب"، مشيراً إلى أن هذه كلها ممارسات تؤكد حقيقة مساعيهم للالتفاف على اتفاق الرياض كعادتهم، ومحاولتهم تشويه صورة المجلس الانتقالي أمام شعبه نتيجة لشراكته مع المجلس الرئاسي.

بدورها تضيف الهاشمي:"حقيقة أن الصراع الشمالي الجنوبي متجذر منذ عقود. فكيف ينهي هذا المجلس الصراع وهو يخالف ما تم الاتفاق عليه في اتفاق الرياض ومشاوراته.

وتؤكد ضياء أن الصراع الشمالي الجنوبي لن ينتهي طالما وأن صانع القرار مازال يريد إبقاء من فشل على توفير كهرباء ووقود ورواتب. رافضا توريد ما تحت يده من إيرادات، مضيفة:"لن ينتهي الصراع وجذور الدولة العميقة مازالت تمسك بالريموت كونترول، وتدير الأزمات متى وأينما وكيفما شاءوا. لن ينتهي الصراع ونحن نرى فساد بمئات الملايين لطوامير النفط والطاقة المشتراة وكل هذا لم يصدر أي إجراء، لا من حكومة معين ابن الحالمة على مدى سنوات ومن قبله بن دغر ولا من المجلس الرئاسي، فالفساد متجذر".

سياسة الاملاءات المتعبة

وعن الدور السياسي للمجلس الرئاسي يقول السليماني:"دور المجلس الرئاسي مع الأسف سلبي، وليس دورا إيجابيا، ولا أعتقد أن سيكون له دورا ايجابيا في إيجاد حلول عملية للقضية الجنوبية العادلة أو إنهاء الصراع في الشمال".

ويوضح البعسي: "للأسف حتى الآن لم نرى ولم نلمس أي دور سياسي ملموس على الأرض، وكل ما نراه هو التأكيد على استمرار نفس السياسات السابقة والإصرار على الاستمرار بنفس ادوات وشخوص الفشل السابق، فلم نرى تغيير قادة عسكريين ولم نرى تغيير دبلوماسيين أو تعيين كفاءات إدارية ومالية جديدة وموثوقة"، مؤكدا أن رئيس مجلس القيادة يعين إخوان سابقين أو حوثيين مقربين.

وتؤكد ضياء:"بحسب المدة القصيرة التي مرت على تولي مجلس القيادة الرئاسي نجد أن العمل السياسي والذي من شأنه رسم خارطة طريق عمل المجلس ما زال في بدايته. فلابد من صبغ العمل السياسي بصبغة الشراكة السياسية للتفاوض مع الحوثي باشراك ساسة الجنوب المخضرمين، وحربًا بتوجيه كل الجهود نحو تحرير صنعاء".

وتضيف:"هناك مساعي لتجاهل الجنوبيون في المفاوضات التي عقدت والتي أختزلت المفاوضات بفتح الحصار عن تعز. وعلينا أن نسأل أنفسنا ماذا تحقق من انجازات سياسية خلال الشهرين والتي وضعت الحرب أوزارها بهدنة لوقف الهجمات على الأشقاء مع استمرار الخروقات في الجبهات الداخلية. الهدنة المكسب السياسي الذي بفضلها فتح مطار صنعاء لصالح الحوثي، والسفر بجوازات مستخرجة من تحت يده، والجلوس على طاولة مفاوضات مع الحوثي، والحوثي مرتديا البزة العسكرية والوفد الحكومي يفاوض لفتح الحصار عن تعز مقايضة بنقل البنك المركزي من عدن إلى صنعاء، وتوريد مداخل المحافظات المحررة إليهم ..هزلت"، مشيرة إلى أنه لابد من وقفة جادة باستدعاء عباقرة السياسية الجنوبية وفرضهم من قبل الانتقالي في أي حراك سياسي فهو شريك وهو صاحب الأرض. أما سياسة الاملاءات المتعبة فلابد أن يوضع لها حد.

وأشار فهمي إلى أن كل ذلك يؤكد عدم جدية العليمي ونوابه الشماليين في تنفيذ اتفاق الرياض، وإفشال مساعي التحالف العربي الرامية إلى إخراج البلد من أزمته الراهنة.

فيما يؤكد حمدون:"بالنسبة لقضيتنا الوطنية الجنوبية لن يقدم المجلس الرئاسي أي تقدم سياسي فيها بقدر ما أنه سيعقدها أكثر، إلا أن اتخذ مسارا آخر غير المسار الذي يتم الحديث عنه، وأعني بالمسار الآخر أن يكون هو الجهة الرسمية المعترف بها دوليا، والذي يبدي الاستعداد طبعا بمشاورة وإشراف قوى إقليمية ودولية يبدي الاستعداد لحل قضية شعب الجنوب، وفق إرادة أغلبية شعبنا في الجنوب بين القوى الوطنية الجنوبية، وعلى رأسها قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي وقوى يمنية أخرى يتم التوافق عليها شمالاً بحيث يتم التفاوض بين الجنوب والشمال عبر هذه القوى لفك الارتباط أو لوضع حل مزمن يفضي في النهاية إلى إعطاء الجنوب وشعبه حقه في تقرير مصيره".

الاعتراف بانتهاء الوحدة وحق شعب الجنوب

وحول المعالجات والحلول ليؤدي المجلس الرئاسي دوره بشكل فعال وبما يخدم المواطن الجنوبي وقضيته تقترح ضياء أن المعالجات والحلول تكمن بالشفافية بالعمل والولاء للوطن لجميع من تقلد منصب في هذا المجلس كأن جنوبي أو شمالي، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب بعيدًا عن المحسوبية والوساطة من استحقاق العقاب، وصرف مرتبات الموظفين +توفير الكهرباء وضبط الاسعار على الصرف، وكل هذا لن تتم معالجته إلا إذا تمت حوكمة ايرادات الدولة وتوريدها إلى البنك المركزي في العاصمة عدن، والإسراع في حل مشكلة الكهرباء، وإعطاء الأولوية لعدن التي تعاني من الحر الشديد، وتدهور منظومة الكهرباء، والكثافة السكانية بسبب النزوح، ودمج الكوادر الجنوبية النزيهة في مفاصل الدولة في محافظات الجنوب. فليس من المعقول أن يتم توظيف من خارج عدن خاصة والجنوب عامة وكوادرنا في البيوت، وتشكيل لجأن تخصصية لعمل دراسات للمشكلات والعراقيل التي تواجه المجلس الرئاسي، والتي تعاني منها المحافظات المحررة ووضع آليات حلول وتوصيات تطرح رسميًا وتناقش ويتم المصادقة عليها لتنفيذها، وإلغاء قرارات التعيين التي بنت دولة في المهجر في حقبة هادي والتي تقدر ميزانيتها بملايين الملايين من الدولارات، والتي لا تعرف عن الوطن إلا متى تحويل الراتب والمخصص وهو في المهجر والملايين بلا عمل ومن يعمل في الداخل لا يتجاوز راتبه ال ١٠٠ $ أو بعضهم اقل، وهيكلة القوات الحكومية وكشف الجيش الوهمي الذي تعد ميزانيته من أكبر الميزانيات.. ولا يشكل حتى ١٠ ٪ أو ٢٠٪ على أرض الواقع، وسحب المرتبات للأسماء الوهمية، وبناء جيش حقيقي عددًا وعدة.

بينما يقترح البعسي على مجلس القيادة الرئاسي والعليمي شخصيا أن يتخلى عن افكار من سبقوه ونظرتهم بالنسبة للجنوب، وأن يدرك أن الجنوب اليوم غير جنوب ١٩٩٤م وغير جنوب ٢٠١٥م، وأن مصير الجنوب يحدده شعب الجنوب، لم يعد يستطيع أن يحدده هو أو عفاش أو محسن أو الحوثي. ولذلك عليه أن يرسل رسائل اطمئنان لشعب الجنوب ويحاول أن يكسب وده وثقته وأن يبتعد كل البعد عن كل ما يستفزه، هذا إذا كأن يريد أن يكسبه كحليف قوي لتحرير الشمال، وثالثا: يجب رفع المعاناة عن شعب الجنوب وتحسين الخدمات قبل أن يقلب الطاولة على الجميع.

ويرى السليماني أن المعالجات تكمن باعتراف المجلس الرئاسي بانتهاء إعلان الوحدة وبحق شعب الجنوب ومفوضه الانتقالي الجنوبي في اختيار مستقبله السياسي بما فيه استعادة دولته المستقلة وبحق الانتقالي الجنوبي في إدارة الجنوب وخدماته، فبهذا الاعتراف من قبل الأعضاء الشماليين في الرئاسي يمكن أن نتأمل في حدوث انفراجه في حالة الشمال والجنوب، مضيفا:"ولكن ذلك أيضا حلم بعيد عن تلك الوجوه التي ظلت تتلون وتتماهى مع مصالحها الشخصية وهي أبعد ما تكون عن الاهتمام بمعاناة المواطن في الشمال وفي الجنوب".

فيما يضيف حمدون:"ليس بيد المجلس الرئاسي ما يقدمه لحلحلة الوضع في الجنوب إلا أن أراد الإقليم. وكما اسلفت فاقد الشيء لا يعطيه". موضحا بأن هذا رأيه الشخصي ولا يمثل رأي الإدارة السياسية للمجلس الانتقالي الجنوبي بحضرموت.

بينما يقول فهمي:"المجلس الرئاسي في وضعه الحالي يعاني أزمة حقيقية، والطرف الجنوبي هو الأقوى والمسيطر، لهذا فأن على ممثلي الشمال أن لا ينسوا بأنهم كانوا ضيوفا في العاصمة عدن لمدة مؤقتة، ويبدو أن فترة ضيافتهم قد انتهت والشعب الجنوبي لم يعد يطيق بقائهم في عدن"، مؤكدا ثقة شعبنا الجنوبي بالمجلس الانتقالي الجنوبي وقيادته، وتمسكه بقضيته وحقه في التحرير واستعادة دولته كاملة السيادة.